

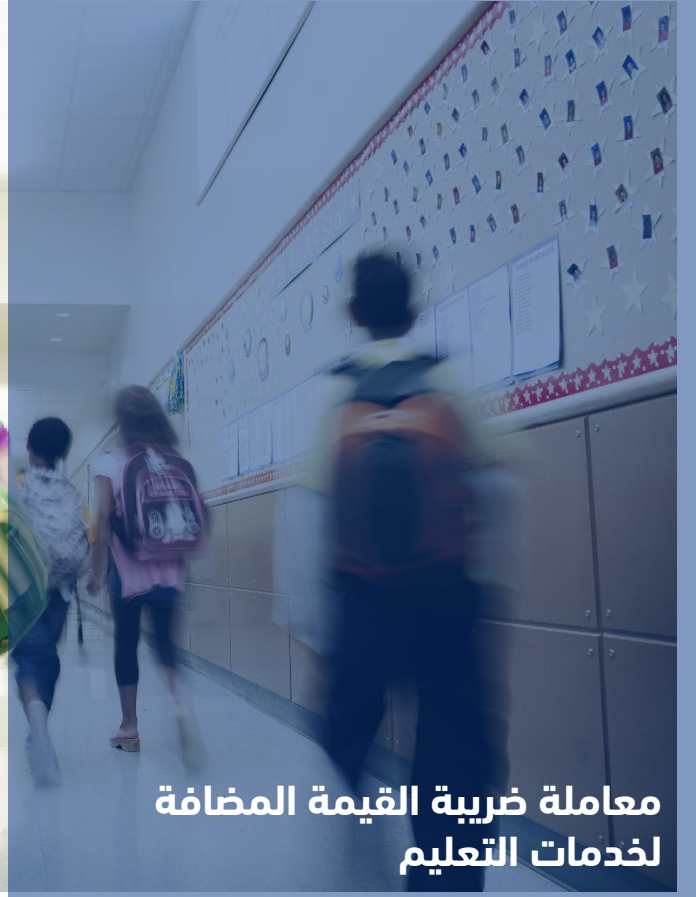
# مملكة البحرين كتيب قطاع التعليم

ديسمبر 2019

الإصدار 1.1



الجههاز الوطني للإيرادات  
National Bureau for Revenue



## معاملة ضريبة القيمة المضافة لخدمات التعليم

### معاملة ضريبة القيمة المضافة للسلع والخدمات المرتبطة بخدمات التعليم

تخضع السلع والخدمات المرتبطة بتقديم خدمات التعليم بشكل مباشر والتي تكون إلزامية للضريبة بنسبة الصفر بالمئة.

وتشمل:

1. رسوم الاشتراك، رسوم الطلب أو أي شكل من أشكال الرسوم الإدارية.
2. المواد التعليمية المطبوعة والإلكترونية التي ترتبط بشكل مباشر بالمناهج الدراسية.
3. إقامة الطلاب التي توفرها المؤسسة التعليمية للطلاب المسجلين في المؤسسة شريطة أن يكون هذا السكن قد تم بناؤه أو تكييفه خصيصاً للاستخدام من قبل الطلاب.
4. الأنشطة والرحلات التي تنظمها المؤسسة التعليمية لطلابها إذا كانت ترتبط مباشرةً بمناهج الدراسة المحددة.

تطبق الضريبة بنسبة الصفر بالمئة على توريد خدمات التعليم والسلع والخدمات المرتبطة بها لدور الحضانة ومرحلة ما قبل التعليم الأساسي والتعليم الأساسي والثانوي والعالي.

ومن أجل تطبيق نسبة الصفر بالمئة:

- يجب أن تكون المدرسة أو المؤسسة التعليمية مرخصة من قبل الجهة المختصة في مملكة البحرين، و
  - يجب أن تقدم توريدات الخدمات والسلع مباشرةً للطلاب المسجل في تلك المدرسة أو المؤسسة.
- لا تخضع بعض الخدمات التعليمية لنسبة الصفر بالمئة حيث تخضع للضريبة بالنسبة الأساسية 5%، وتشمل:
- التعليم الاحترافي؛ و
  - التدريب المهني، ما لم يتم توفير هذا التدريب المهني من قبل كلية متعددة الفنون (بولتكنيك) مرخصة من قبل الجهة المختصة في مملكة البحرين.



## السلع والخدمات غير المرتبطة بخدمات التعليم

### خصم ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على مصاريف المؤسسة التعليمية

يحق للمؤسسة التعليمية خصم ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على المصاريف المتعلقة بنشاطها الخاضع للضريبة وذلك وفقاً للقواعد العامة لخصم ضريبة المدخلات.

لا يجوز خصم ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على المصاريف المتعلقة بتوريدات معفاة من ضريبة القيمة المضافة.

كما يجوز للمؤسسة التعليمية خصم ضريبة القيمة المضافة التي تكبدها على المصاريف المتعلقة بأنشطتها التعليمية والتي لم تقم بتحميل تكلفتها على طلابها (على سبيل المثال، تكلفة حفلات التخرج أو تكلفة الكتب المقدمة مجاناً كجزء من خدمات التعليم)، وذلك وفقاً للقواعد العامة لخصم ضريبة المدخلات.

إذا لم تكن توريدات السلع والخدمات مرتبطة بخدمات التعليم، فيجب عندها تحديد معاملة ضريبة القيمة المضافة لكل توريد على حدة. فيما يلي أمثلة على توريدات السلع والخدمات التي لا تعد مرتبطة بخدمات التعليم والتي ستكون خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية 5%:

1. الزي الرسمي
2. المواد الغذائية والمشروبات المقدمة من قبل المؤسسة التعليمية
3. القرطاسية
4. الأنشطة والرحلات التي تنظمها المؤسسة التعليمية لأغراض ترفيهية
5. الأجهزة الإلكترونية الموردة من قبل المؤسسة التعليمية







## معاملات مع طرف ثالث

### معاملة ضريبة القيمة المضافة للمنح والراعيات

في بعض الأحيان، قد تستلم المؤسسات التعليمية المنح أو الراعيات من أطراف ثالثة.

تعتمد معاملة ضريبة القيمة المضافة للمنح أو الراعيات على ما إذا تم تقديم أية توريدات في المقابل من قبل المؤسسة التعليمية، حيث إذا لم تقدم المؤسسة التعليمية أية توريدات مقابل الحصول على المنح أو الراعيات، عندها سوف تكون هذه المنح أو الراعيات خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة.

أما إذا قامت المؤسسة التعليمية بتقديم توريدات مقابل الحصول على المنح أو الراعيات، فعندها يجب تحديد طبيعة التوريد ومعاملة ضريبة القيمة المضافة الصحيحة.

على سبيل المثال، تقوم شركة "أ" بتقديم منحة بقيمة 1,000 دينار بحريني لمدرسة "ب" من أجل تنظيم بطولة كرة قدم في المدرسة. في المقابل، سيتم طباعة شعار الشركة على زي الفريق المدرسي. سوف تعتبر المدرسة "ب" بأنها قامت بتقديم خدمات دعائية خاضعة للضريبة، وبالتالي عليها أن تفرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5% على المبالغ المستلمة من شركة "أ".

في بعض الأحيان، قد يقوم طرف ثالث بسداد رسوم التعليم عن الطالب، على سبيل المثال، قد يقوم صاحب العمل بسداد رسوم التعليم عن أحد أبناء موظف لديه. في مثل هذه الحالات، يجب إصدار الفاتورة الضريبية للطالب باعتباره مستلم للخدمة وليس للطرف الثالث الذي قام بسداد رسوم التعليم.

كذلك لا يمكن خصم ضريبة القيمة المضافة من قبل الطرف الثالث الذي قام بسداد رسوم التعليم حيث أنه لا يعتبر مستلم الخدمة.

### التبرعات المدرسية وأنشطة جمع التبرعات لأهداف خيرية

إذا قامت مؤسسة تعليمية بجمع التبرعات نيابة عن جمعية خيرية ولم تقم بأية توريد مقابل جمع هذه التبرعات، فستكون هذه التبرعات خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة. أما إذا قامت مؤسسة تعليمية بتنظيم أنشطة لجمع التبرعات أو تقديم سلع أو خدمات مقابل جمع التبرعات، فعندها يجب تحديد معاملة ضريبة القيمة المضافة لهذه السلع أو الخدمات لكل حالة على حدة. على سبيل المثال، هل قامت المؤسسة التعليمية بأي توريد مقابل جمع التبرعات؟ إذا كانت الإجابة نعم، فيجب تحديد طبيعة التوريد ومعاملة ضريبة القيمة المضافة الصحيحة.



## خدمات النقل المدرسي

### الدورات التعليمية عبر الإنترنت

تطبق القواعد العامة لضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالخدمات التعليمية كذلك على الدورات التعليمية المقدمة عبر الإنترنت للطلاب في مملكة البحرين، ويجب أن يكون المورد لهذه الدورات مرخص من قبل الجهة المختصة في مملكة البحرين.

إذا لم تستوفى شروط فرض نسبة الصفر بالمئة (المحددة في هذا الكتيب)، فعندها على المورد فرض ضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية على الدورات التعليمية المقدمة عبر الإنترنت للطلاب في مملكة البحرين، وذلك على اعتبار أن الطالب 'يستخدم ويستفيد' من هذه الخدمات التعليمية في مملكة البحرين.

تطبق الضريبة بنسبة الصفر بالمئة على معاملات توريد خدمات نقل الركاب من مكان في المملكة إلى مكان آخر في المملكة، شريطة أن يتم النقل من قبل شخص مستوفٍ للشروط التنظيمية أو مرخص له من قبل الجهات المختصة لتقديم مثل هذه الخدمات.

على المؤسسات التعليمية النظر في الحالات التي يتم فرض رسوم منفصلة لقاء تقديم خدمات النقل للطلاب، وهل ستكون هذه الخدمات خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية 5% - على سبيل المثال، فرض رسوم منفصلة لخدمات النقل المتعلقة بالرحلات المدرسية:

- إذا كانت الرحلات ترفيهية بطبيعتها
- في هذه الحالات، تتبع معاملة ضريبة القيمة المضافة لرسوم النقل معاملة الضريبة للرحلات المدرسية لأغراض ترفيهية، حيث تخضع للضريبة بالنسبة الأساسية 5%
- إذا كانت الرحلات متعلقة بالمنهج الدراسي
- في هذه الحالات، تتبع معاملة ضريبة القيمة المضافة لرسوم النقل معاملة الضريبة للرحلات المدرسية التعليمية، حيث تخضع للضريبة بنسبة الصفر بالمئة

الهدف من هذا الدليل هو تقديم معلومات عامة فقط، ويحتوي على التوجيهات الحالية للجهاز الوطني للإيرادات بشأن محتواه. لا يتحمل الجهاز أي مسؤولية بخصوص تطبيق قوانين ضريبة القيمة المضافة واللوائح التنفيذية والتعليمات في مملكة البحرين. لا يعد هذا الدليل الإرشادي مستند ملزم قانونيًا ولا يلزم الجهاز الوطني للإيرادات أو أي شخص خاضع للضريبة فيما يتعلق بأي معاملة يتم إجراؤها. يجب أن يتم استخدام هذا المستند كدليل إرشادي فقط ولا يعد بديلًا عن الحصول على المشورة القانونية من الخبراء المؤهلين.